تحـرك عاجـل
صحراويون يضربون عن الطعام احتجاجاً على التعذيب

في 17 سبتمبر/أيلول تعرَّض سبعة رجال صحراويون للضرب المبرح في سجن العيون المحلي بالصحراء الغربية. واحتجاجاً على ذلك بدأوا إضراباً عن الطعام.

ذكرت مصادر محلية أن سبعة صحراويين، وهم **محمد بابر وعبدالسلام اللومادي وعبدالمطلب سرير ومحمود الحيسن وعليين المساوي وعبدالكريم بوشلكة وعبدالفتاح دلال**، تعرَّضوا للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة في الفترة من الساعة 4:30 حتى الساعة 11 من مساء يوم 17 سبتمبر/أيلول 2014 في سجن العيون المحلي، الذي كانوا معتقلين فيه. وقد قُيّدت أيدي الرجال السبعة وتعرضوا للضرب المبرح في باحة السجن على مرأى من المعتقلين الآخرين، كما تعرضوا للشتائم اللفظية.

وورد أنهم جميعاً أُصيبوا برضوض وجروح خطيرة في الرسغين نتيجةً لقيود اليدين، بينما كُسرت اليد اليسرى لعليين المساوي، وذُكر أن محمد بابر أُصيب بعرَج بسبب إصابته برجله. ولم تسمح إدارة السجن لشقيقة عبدالمطلب سرير برؤيته عندما قامت بزيارتها الأسبوعية المعتادة له في الساعة العاشرة من صباح يوم 18 سبتمبر/أيلول. لكن المحامين تمكَّنوا من زيارته بعد ظهر ذلك اليوم، كما زاروا عبدالسلام اللومادي ومحمود الحيسن وعليين المساوي وعبدالكريم بوشلكة، الذي قال إنهم جميعاً أعلنوا إضراباً عن الطعام احتجاجاً على تعرضهم للضرب.

وذكر ستة من المعتقلين السبعة أنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة على أيدي أفراد الشرطة في الحجز عقب القبض عليهم في وقت سابق من عام 2014. وقد اشتكوا مرات عدة إلى السلطات القضائية من سوء معاملتهم، بيد أنه لم تصدر أية أوامر بإجراء تحقيقات أو فحوص طبية شرعية بحدود علمنا. وقد حُكم عل أربعة منهم بالسجن لمدد مختلفة بناء على "اعترافات"، قالوا إنها انتُزعت منهم بالإكراه.

يرجى كتابة مناشدات باللغة العربية أو الإنجليزية او بلغتكم الخاصة، تتضمن الآتي:

- دعوة السلطات المغربية إلى ضمان المعاملة الإنسانية لكل من محمد بابر وعبدالسلام اللومادي وعبدالمطلب سرير ومحمود الحيسن وعليين المساوي وعبدالكريم بوشلكة وعبدالفتاح دلال، وحمايتهم من

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والسماح لهم بالاتصال بعائلاتهم ومحامييهم؛

- دعوة السلطات إلى ضمان حصول المعتقلين السبعة فوراً على المعالجة الطبية التي قد يحتاجونها، وعدم اتخاذ أية تدابير عقابية ضدهم بسبب إضرابهم عن الطعام؛
- دعوة السلطات إلى إجراء تحقيقات عاجلة ومستقلة ومحايدة في مزاعم التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة التي تعرضوا لها، بما في ذلك إجراء فحوص الطب الشرعي، وتقديم من تتبيَّن مسؤوليتهم عن ذلك إلى ساحة العدالة.

ويرجى إرسال المناشدات قبل 31 أكتوبر/تشرين الأول 2014 إلى:

مدير المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج محمد صالح تامك زاوية شارع العرعار وزنقة الجوز حي الرياض الرباط، المغرب فاكس: 71 37 5 212 + 26 19 المخاطبة: السيد...	وزير العدل والحريات المصطفى الرميد ساحة المأمونية فاكس: 73 37 5 212 + 47 25 المخاطبة: معالي الوزير	**نسخة إلى:** رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي ساحة الشهداء الرباط، المغرب فاكس: 68 72 37 5 212 + 56 بريد إلكتروني: elyazami@cndh.org.ma

يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. كما يرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة

أما إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل
صحراويون يضربون عن الطعام احتجاجاً على التعذيب

معلومات إضافية

قُبض على المعتقلين السبعة جميعاً على خلفية الاحتجاجات التي اندلعت في مدينة العيون بالصحراء الغربية في عام 2014.

وكان عبدالسلام اللومادي وعبدالمطلب سرير وعليين المساوي **و**محمد بابر قد قُبض عليهم في 21 يناير/كانون الثاني و 19 فبراير/شباط و 17 مارس/آذار و 13 مايو/أيار على التوالي بسبب اشتراكهم المزعوم في الاحتجاجات التي اندلعت في مدينة العيون في يناير/كانون الثاني 2014. وقد ذكروا أنهم تعرَّضوا للتعذيب أو غيره من أشكال إساءة المعاملة في حجز الشرطة.

وخلال تلك الفترة قالوا إنهم أُرغموا على التوقيع على "اعترافات" لم يُسمح لهم بقراءتها، وأصرُّوا على براءتهم من التهم الموجهة لهم. وعلى الرغم من الشكاوى المتعددة التي قدموها إلى السلطات القضائية بشأن سوء معاملتهم، لم تصدر أوامر بإجراء أية تحقيقات أو فحوص الطب الشرعي بحدود علمنا، ولم يتم استبعاد "الاعترافات" من جلسات المحاكمة، بل قُبلت كأدلة لإصدار إدانات بحق المتهمين.

في 7 مايو/أيار أدانت محكمة الاستئناف في العيون عبدالسلام اللومادي بتهم تكوين عصابة إجرامية وإضرام النار وعرقلة السير في طريق عام وتعييب ممتلكات عامة وإهانة رجال الأمن واستخدام العنف في حقهم. وقد أيَّدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحقه. وفي 10 سبتمبر/أيلول 2014، أدانت محكمة الاستئناف في العيون كلاً من عبدالمطلب سرير وعليين المساوي **و**محمد بابر بتهم مشابهة في المحكمة الابتدائية. ولم يتم تحديد موعد للنظر في دعوى الاستئناف.

وفي 30 يوليو/تموز 2014، وعلى خلفية الأحداث نفسها، قُبض على عبدالفتاح دلال في كلميم. وهو حالياً قيد الاحتجاز بانتظار المحاكمة، وتقوم السلطات بالتحقيق معه في مزاعم اشتراكه في عمليات إضرام النار.

وفي 4 يوليو/تموز قُبض على محمود حيسن، وهو إعلامي ومراسل تلفزيون الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التابع لجبهة البولساريو، وعبدالكريم بوشلكة، على خلفية الاحتجاج الذي نُظم في العيون في وقت مبكر من مساء ذلك اليوم. وقد ذكر الرجلان أنهما تعرَّضا للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة في حجز الشرطة، حيث أُرغما على توقيع "اعترافات"

لم يُسمح لهما بقراءتها. وقد وُجهت إليهما تهم عرقلة السير في طريق عام وتكوين عصابة إجرامية وإهانة رجال الأمن واستخدام العنف في حقهم والتجمهر المسلح وتعييب ممتلكات عامة، ووُضعا قيد الاحتجاز بانتظار المحاكمة. ولا يزال التحقيق معهما جارياً، ولم يتم تحديد موعد لجلسة الاستماع القادمة.

ففي السنوات الأخيرة واجه النشطاء الصحراويون والمدافعون عن حقوق الإنسان قيوداً عدة، من بينها المضايقات والرقابة من قبل قوات الأمن، وتقييد حرية التنقل، وفي بعض الحالات محاكمتهم بتهمة تهديد الأمن "الداخلي و"الخارجي" للمغرب. كما أنهم لم يستطيعوا تسجيل منظماتهم قانونياً، وذلك بسبب اصطدامهم بعراقيل إدارية ذات دوافع سياسية على ما يبدو.

كما سُجن الصحراويون في أعقاب تنظيم مظاهرات تطالب بالحق في تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وذكر بعضهم أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من أشكال إساءة المعاملة خلال استجوابهم من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في المغرب، وهي مزاعم لم يتم التحقيق فيها بشكل سليم. وغلباً ما تتهم السلطات المغربية النشطاء الصحراويين بالعمل لمصلحة جبهة "البوليساريو"، التي تدير حكومة معلنة من طرف واحد في المنفى، في مخيمات اللاجئين في تندوف بالجزائر.

وعلى مدى سنوات عدة ما فتئت منظمة العفو الدولية تدعو إلى إنشاء آلية لمراقبة حقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة، بحيث تتمتع بصلاحيات النظر في أوضاع الصحراء الغربية ومخيمات تندوف، وذلك لتقديم تقارير مستقلة ومحايدة حول أوضاع حقوق الإنسان هناك، بما في ذلك مزاعم التعذيب وإساءة المعاملة. ومن شأن هذه الآلية أن تلعب دوراً أساسياً في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، التي بدون ذلك، من شأنها أن تظل قيد الكتمان، وفي منع توجيه الاتهامات التي لا تستند إلى أسس في حالات أخرى.

الأسماء:

محمد بابر وعبدالسلام اللومادي وعبدالمطلب سرير ومحمود الحيسن وعليين المساوي وعبدالكريم بوشلكة وعبدالفتاح دلال/ جميعهم ذكور.